

تفعيل دور اللامركزية الادارية في ادارة النفايات الصلبة في لبنان: واقع وتحديات

د. جورج عقل

المستخلص:

إنّ النفايات الصلبة والسائلة تُشكل خطراً كبيراً على البيئة: الطبيعية، الصناعية، والاجتماعية. في لبنان، عملية معالجة النفايات على انواعها لا تخضع للمعايير البيئية الواجب اعتمادها عالمياً. فعادة يتم حرق النفايات الصلبة للتخلص منها، مما يؤدي الى انبعاث الغازات السامة التي تشكل بدورها خطراً على صحة المواطن.

ومنذ توقيع "وثيقة الوفاق الوطني" في العام 1989 دخل مفهوم "اللامركزية" حيز "الإجماع" في لبنان، علماً بأنه قد ورد سابقاً في وثيقة رسمية في العام 1929. وقد برزت المطالبة بإصلاح اللامركزية الإدارية في لبنان كعنوان إصلاحي منذ الستينيات، نتيجة الشكوى من تفاوت النمو الإقتصادي والاجتماعي بين المناطق (...). وخلال سنوات الحرب الأهلية ظهرت مطالب بتبني اللامركزية السياسية عارضها مطلب آخر بتبني اللامركزية الإدارية كحجة لمنع تقسيم لبنان".

وبالرغم من أن اشكاليات السلطة المركزية مماثلة لتلك السائدة على المستوى المحلي، من الزبائنية واستقطاب الزعامات، والعائلية والحزبية على حساب المصالح الحياتية اليومية والمشاركة. فقد اقر بتاريخ 2018/10/10، القانون الرقم 80 بعنوان: "الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة"، الذي ينصّ على ضرورة اعتماد اللامركزية الإدارية في تطبيق الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة. ويعتبر طمر النفايات الصلبة الحلقة الأخيرة في سلسلة المعالجة الاندماجية للنفايات، بعد فصل النفايات من المصدر وإعادة تدوير والاستعمال للمخلفات التي تعتبر مورداً اقتصادياً هاماً. لذلك نسلط الضوء على ابرز المعوقات التي تواجه تطبيق خطة ادارة النفايات الصلبة على مختلف الاصعدة.

الكلمات المفتاحية: النفايات الصلبة، السلطة اللامركزية، الادارة المركزية، الزبائنية، تدهور البيئي.

Activating the role of administrative decentralization in the management of solid waste in Lebanon: Reality and Challenges

Dr. Georges AKL

Abstract:

Solid and liquid wastes pose a major threat to the environment: natural, industrial, and social. In Lebanon, the waste treatment process does not comply with international environmental standards. Usually, solid waste is incinerated, which leads to the emission of toxic gases, which in turn constitute a danger to the health of the citizen.

Since the signing of the “National Accord Document” in the year 1989, the concept of “decentralization” has entered into “consensus” in Lebanon, knowing that it was previously mentioned in an official document in 1929. The demand for reform of administrative decentralization in Lebanon has emerged as a reforming title since the 1960s, as a result of the complaint from Economic and social growth varied between regions (...), and during the years of the civil war, there were demands for the adoption of political decentralization, which was opposed by another demand to adopt administrative decentralization as an argument to prevent the division of Lebanon.

Although the problems of the central authority are similar to those prevailing at the local level: clientelism, leaders, families’ influence and party, at the expense of daily and common life interests. On October 10, 2018, Law No. 80 entitled: “Integrated Solid Waste Management” was approved, which stipulates the necessity of adopting administrative decentralization in the application of integrated solid waste management. The solid waste landfill is the last link in the chain of treatment of waste, after sorting at source and recycling and reuse of waste, which is an important economic resource.

Therefore, we highlight the most prominent obstacles facing the implementation of the solid waste management plan at various levels.

Key words: Solid Waste, Decentralized Authority, Central Administration, Clientelism, Environmental Degradation

وقائع المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي الاول للعلوم الاجتماعية / كلية التربية
الاساسية/ الجامعة المستنصرية وبالتعاون مع كلية التربية الاساسية/ جامعة واسط
وكلية الآداب والعلوم الانسانية / الجامعة اللبنانية
وتحت شعار (التعليم المعرفي في ظل تحديات المستقبل) 20-21 تموز 2020

ازمة النفايات الصلبة واقع الحال:

يتفاقم وضع إدارة النفايات الصلبة في لبنان كنتيجة لتزايد السكاني والتوسع العمراني وتقلص المساحات الأرضية، ويتعلق إنتاج النفايات بالنشاط البشري واساليب الحياة المتبعة. كما يتضاعف جراء الاستهلاك المتزايد، ومحدودية الوعي البيئي. حيث اصبح تواجد أكياس تسوق البلاستيكية، الملقاة في الشوارع والمساحات العامة ضمن ثقافة اللبنانية، ووفقاً لدراسة وطنية تبين بأن استهلاك الفرد اللبناني في المدن من أكياس البلاستيكية يتراوح بين 330 و360 كيساً في السنة للفرد الواحد، وهو معدل مرتفع جداً ويتجاوز المعدلات في البلدان النامية والمتقدمة على السواء؛ وبحسب شبكة سويب-نت. 52.5% من نفايات المنزلية الصلبة في لبنان، هي نفايات عضوية، بينما يمكن إعادة تدوير 36.5% منها، كالزجاج والبلاستيك والمعدن والورق. ووفقاً لأحدث أرقام حكومية منشورة، أنتج لبنان أكثر من مليوني طن من النفايات المنزلية في 2014. وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010، فقط 2% من المختبرات الطبية الخاصة و 33% من المستشفيات الخاصة و 20% من المستشفيات العامة تعالج نفاياتها الطبية. والباقي يختلط مع النفايات المنزلية الصلبة، مما يؤثر على المياه والتربة والهواء والصحة العامة. وبحسب باحثين في "الجامعة الأميركية في بيروت"، 10 إلى 12% فقط من نفايات لبنان لا يمكن تسبيخها (تحويلها إلى سماد) أو إعادة تدويرها، مع ذلك 77% من مجمل النفايات الصلبة ترمى في مكبات مكشوفة أو تظمر. مما يؤدي إلى كوارث بيئية وحرمان الاقتصاد الوطني من استرداد جزء من الموارد الأولية المهمة ومن خلق فرص عمل في القطاع الصناعي، فضلاً الى تحسين نوعية المنتج الزراعي عبر الافادة من المواد العضوية في التسيخ. منذ عام 1997، حتى الآن والحكومات المتتالية تعتمد في ادارة أزمة النفايات الصلبة على حلول قصيرة الامد او طارئة بدلاً من الحلول المستدامة تراعي المعايير البيئية، فخلال أزمة النفايات في العام 2015، تراكمت النفايات الصلبة في شوارع العاصمة وكافة المناطق اللبنانية فلم تلجأ الحكومة اللبنانية حينها الى اتخاذ قراراً مفصلياً لإدارة مشكلة النفايات في لبنان. ومنذ 2005، طمّر نحو 410 آلاف طن من النفايات المنزلية سنوياً، ومعها النفايات الطبية والصناعية ونفايات المسالخ، كما قدرت وزارة البيئة في 2010 كلفة التدهور البيئي بسبب الطمر والحرق بنحو 10 ملايين د.أ. سنوياً، وهي كلفة أخذة في الازدياد.

مفهوم السلطة المركزية واللامركزية على الصعيد الوطني:

مبدأ النظام المركزي:

ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها دول في مسيرة نموها وتطورها، تستوجب توفر رؤية قومية شاملة، وتتطلب نوعاً من التوجيه والسيطرة والرقابة المركزية على مختلف اجهزة الدولة المنوطة بها تنفيذ هذه التحولات. وهذا طبعاً لا يمكن توفره الا من خلال اتباع نمط اداري، له درجة عالية من المركزية.

يولى قطاع النفايات الصلبة اهمية كبرى من قبل القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، لما لديه من تأثير سلبي على البيئة والصحة العامة والاقتصاد الوطني. بحيث ألزمت الحكومة نفسها كجزء من بيانها الوزاري بحماية البيئة والبحث عن خيارات بديلة للمكبات العشوائية وإيجاد الحلول لمعالجة النفايات المنزلية الصلبة فأدرجت وزارة البيئة إدارة النفايات الصلبة، كواحدة من عشرة مواضيع أولوية في برنامج عملها، وعملاً بالتنسيق مع الوزارات المعنية (وزارة الداخلية والبلديات ووزارة

وقائع المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي الاول للعلوم الاجتماعية / كلية التربية
الاساسية/ الجامعة المستنصرية وبالتعاون مع كلية التربية الاساسية/ جامعة واسط
وكلية الآداب والعلوم الانسانية / الجامعة اللبنانية
وتحت شعار (التعليم المعرفي في ظل تحديات المستقبل) 20-21 تموز 2020

الاشغال العامة والنقل ووزارة الصحة العامة ووزارة المالية ووزارة الزراعة ومجلس الإنماء والإعمار).

ولكن في مناخ انعدام الثقة في الإدارة، ووجود أزمات متتالية وخطط طوارئ مع غياب رؤية استراتيجية وخطط طويلة الأمد، وفوضى المشاريع والتقنيات التي تنتشر من دون حسيب أو رقيب والآثار الصحية والبيئية السلبية الناتجة من المكبات العشوائية وسوء إدارة النفايات. فإن مشكلة النفايات في لبنان سياسيّة بامتياز؛ والصراع بين الجهات السياسيّة هو على التوضع الجغرافي للمطمر وتوزيع العقود الخاصة بالعمل.

مقومات اللامركزية الادارية:

للمناطق حاجات تختلف من منطقة الى اخرى، وابداء المنطقة الواحدة، هم ادري بحاجاتهم واقدر على حل مشاكلهم من الموظفين الذين تعينهم الحكومة المركزية، والذين يرتبطون بها مباشرة وفقاً للتسلسل البيروقراطي. فمنذ كمال جنبلاط، سنة 1956، خلال محاضرة له في الندوة اللبنانية، حيث قال: «إن لبنان وُجد فعلاً ليكون بلد اللامركزية، ولن ينجح حكم في لبنان سوى حكم اللامركزية». ويقابله قراءة للرئيس السابق، سليم الحص، في مفهوم تطبيق اللامركزية الادارية في لبنان، حيث نبه من خلالها إلى أن «خير وقت للبحث في موضوع اللامركزية، ولو كانت إدارية الطابع، هو الوقت الذي تكون فيه السلطة المركزية قوية ومتينة. أما إذا أدخلنا اللامركزية على النظام الإداري في فترة تكون فيها الدولة ضعيفة، فيُخشى على تماسك الدولة في تطبيقها». أما في المطلق، أن اللامركزية الادارية تراعي خصوصية الحاجات المحلية وتمايزها، إذ انها تركز على التمييز بين المصالح المحلية والمصالح الوطنية، فتترك الحكومة المركزية قضية إدارة الشؤون المحلية لهيئات منبثقة من الشعب ضمن وحدات الادارة المحلية. يعرف القاضي خالد قباني اللامركزية، بأنها وجه من وجوه التنظيم الإداري – والسياسي أحياناً – في الدولة، وتقوم على مبادئ أساسية مترابطة هي كالآتي:

مبدأ اعتراف السلطة المركزية بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية واكتساب السلطات المحلية شخصية معنوية والجدير بالذكر، في هذا السياق، هو أن تشريع العمل البلدي في لبنان يتضمن الاعتراف بخصوصية المصالح المحلية وتمايزها عن المصالح المركزية، بل إنه يذهب أكثر من ذلك في اتجاه الاعتراف بمبدأ ثان وهو الاعتراف بالشخصية المعنوية للسلطات المحلية، كما هي الحال في البلديات حالياً.

مبدأ تمتع السلطات المحلية بالاستقلال الإداري والمالي يقضي الاستقلال الإداري أساسياً بحق الأهلية، كما يخول السلطات المحلية اتخاذ قرارات ذات صفة إدارية وتنموية في مجالات يحددها القانون، على أن تكون هذه القرارات نافذة ضمن نطاقها الجغرافي - الإداري، دونما رجوع إلى السلطة المركزية. أما الاستقلال المالي فإنه يمنح السلطات المحلية القدرة على تطبيق قراراتها الإدارية عملياً ضمن حدودها الجغرافية - الإدارية، بما يقتضيه ذلك من ذمة مالية وموازنة مستقلة ونظام محاسبة مستقل وأنظمة مالية خاصة بها تمكنها من تحصيل العائدات المالية التي يحددها القانون. على أن استقلال السلطات المحلية اللامركزية يبقى استقلالاً نسبياً في جميع الأنظمة اللامركزية، فهي جزء لا يتجزأ من الدولة، ترتبط عضويًا بالسلطة المركزية وتخضع لسلم القوانين والنظم الوطنية التي تعلقها وتشكل إطاراً حاضناً لها. وهكذا تحتفظ السلطة المركزية بحق الرقابة على عدد من قرارات السلطات المحلية اللامركزية التي يحددها القانون، ضماناً لانسجام المصلحتين الوطنية والمحلية.

وقائع المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي الاول للعلوم الاجتماعية / كلية التربية
الاساسية/ الجامعة المستنصرية وبالتعاون مع كلية التربية الاساسية/ جامعة واسط
وكلية الآداب والعلوم الانسانية / الجامعة اللبنانية
وتحت شعار (التعليم المعرفي في ظل تحديات المستقبل) 20-21 تموز 2020

قيام السلطة المحلية اللامركزية على أساس الانتخاب الشعبي هذا المبدأ هو الأهم في التسلسل المنطقي للمبادئ الآنفة ذكرها لما فيه من تكريس لمبدأ الديمقراطية المحلية، حيث يُفترض بالسلطة المحلية اللامركزية أن تكون منتخبة بالكامل وإلا بطلت شرعيتها التمثيلية، وبالتالي صفتها اللامركزية. على أن معظم اللبنانيين ما زال يرى في اللامركزية مجرد عملية إدارية ترمي إلى "التقريب بين الدولة والمواطنين" من خلال تسهيلها تصريف معاملات المواطنين الإدارية على الصعيد المحلي، ما يقضي بتعزيز سلطة المحافظين والقائمقامين، الذين، يجري تعيينهم في مناصبهم بموجب قرار وزاري، يمثلون السلطة المركزية، أي الحكومة ووزاراتها وأجهزتها، على الصعيد المحلي. مثل هذا التصور لا يمت إلى اللامركزية بصلة بل يندرج ضمن إطار ما يسمى باللاحصرية.

وفي ظل الوضع السائد، سوء ممارسة الرقابة على البلديات في إطار قانون البلديات المرعي إجراؤه منذ عام 1977، والذي يعكس العلاقة غير السليمة القائمة بين المركز واللامركز، من خلال الآتي: هيمنة الحكومة والوزارات على البلديات وشلّ عملها من خلال إقرار مراسيم وتعاميم وقرارات إدارية تتعارض مع القوانين التي ترعى عملها. واستتبابية بعض السلطات الرقابية (لا سيما السلطات اللاحصرية والوزارة المختصة) في ممارسة الرقابة ومحاولتها مصادرة قرار البلديات. وهذان الانحرافان يستدعيان تكريس مبدأ جوهري في اللامركزية الصحيحة.

أما بالنسبة إلى استخدام عبارة "اللامركزية الإدارية الموسعة"، المقصود منها، إعطاء السلطات المحلية قدراً واسعاً من الصلاحيات لإدارة مرافقها، التي، وإن تفتقر إلى تعريف قانوني واضح، لذلك، يستحيل فهمها إلا ضمن أطر الثقافة السياسية اللبنانية ومفرداتها التي غالباً ما تشكو من الانحراف. فإنها تتيح للمشتري اعتبارها تعزيراً لقدرة السلطات المحلية اللامركزية على إدارة شؤونها والتخفيف من وطأة الرقابتين الإدارية والمالية. خاصة وأنه في أذهان صانعي القرار في لبنان، تعبير "اللامركزية الإدارية"، هو بالحقيقة نقيض "اللامركزية السياسية" والفدرالية والمناطقية وما إلى ذلك من مشاريع وطروحات وشعارات برزت خلال الحرب الأهلية. ولما كان ثمة فريق يرفض هذه الفكرة رفضاً جذرياً وآخر ارتضى التنازل عنها في مؤتمر الطائف عام 1989. وبحسب الباحث اندريه سليمان: «أولى العقبات التي تعترض سير "اللامركزية الإدارية الموسعة" هي ازدواجية التعبير بالذات وصعوبة التوصل إلى نظرة موحدة بشأنها، في خضمّ التناقضات السياسية والطائفية التي لا يقرّ لها قرار، حيث يُخشى، في ظل الممارسات السياسية الراهنة، أن يتحوّل النقاش السياسي حول إصلاح اللامركزية الإدارية إلى مفاوضات حول حصص ومصالح يتقاسمها الزعماء في ما بينهم، ما يفسد نوعية الإصلاح وتطبيقاته على أرض الواقع».

انطلاقاً من أن اللامركزية الإدارية من الأدوات الأكثر تطبيقاً للديمقراطية في الإدارة، فقد انتهت لجنة إعداد مشروع قانون لتطبيق اللامركزية الإدارية عملها في العام 2014، معتمدة على القضاء كوحدة لامركزية على أن ينتخب مجلس في كل قضاء يعطى صلاحيات إدارية واسعة واستقلال مالي. مع الإبقاء على وظيفة المحافظ كصلة وصل بين المناطق والمركز (عبر اللاحصرية).

ما هو الدور الذي تلعبه السلطة المركزية على الصعيد المحلي؟

وضع المرسوم 8735 / 1974 إدارة النفايات الصلبة تحت مسؤولية البلديات المحلية. أما وزارة البيئة فهي مسؤولة عن تنظيم إدارة قطاع النفايات، تحديد المعايير البيئية، وضع استراتيجيات لإدارة النفايات، ومراقبة منشآت إدارة النفايات، كما يأتي دور وزارة البيئة في متابعة ملف إدارة النفايات الصلبة على عدة صعد بدأ من إجراء الكشف الميداني ومراجعة دراسة الأثر البيئي للموقع المقترح

وقائع المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي الاول للعلوم الاجتماعية / كلية التربية
الاساسية/ الجامعة المستنصرية وبالتعاون مع كلية التربية الاساسية/ جامعة واسط
وكلية الآداب والعلوم الانسانية / الجامعة اللبنانية
وتحت شعار (التعليم المعرفي في ظل تحديات المستقبل) 20-21 تموز 2020

عرضه ، مع الإشارة الى ان دراسة الأثر البيئي، احدى ابرز مهام وزارة البيئة، ولكن لم تحدد بوضوح أن يكون ذلك شرط إلغاء، بمعنى أنه إذا لم يتوافر يلغى أي إذن أو ترخيص، بل تركه كأنه شرط متمم غير إلزامي. ، ليتم فيما بعد الموافقة عليه كمطمر صحي . والمقصود بالمطمر الصحي، طمر المواد غير القابلة لاعادة الاستخدام أو التدوير، أو المعالجة أو الاسترداد حرارياً، والمرفوضات، التي لا يمكن الاستفادة منها. تتم التخلص منها ضمن خلايا معزولة منعاً لتسرب أي مواد إلى الأرض الطبيعية أو المياه الجوفية، وتكون هذه الخلايا مجهزة بأنظمة لإستخراج السوائل الناتجة والمتراكمة ضمن الخلايا لمعالجتها بالإضافة إلى تجهيزات لإدارة الإنبعاثات الهوائية. وتعتبر مرحلة طمر النفايات الصلبة الحلقة الاخيرة في سلسلة المعالجة الاندماجية للنفايات بعد فصل النفايات بالمصدر واعدة تدوير الاستعمال للمخلفات التي تعتبر مورداً اقتصادياً هاماً.

ومؤخراً تقدمت وزارة البيئة بخطة لمجلس الوزراء وصدرت بموجب قانون رقم 80 / 2018 الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، ويشتمل هذا قانون على عدة فصول تغطي الإطار المؤسسي، وإدارة النفايات الخطرة وغير الخطرة، وتمويل استراتيجيّة الوطنيّة، ومبادرات محلية لإدارة النفايات، إلى المسؤوليات والعقوبات المتصلة بانتهاكات قوانين إدارة النفايات. وتعتبر لامركزية النفايات من ركائزها الأساسية ، وهذه نقطة هامة، ضمن خارطة طريق للانتقال من أزمة 980 مكبا عشوائياً الى 25 موقعاً مقترحاً كمطمر صحي في جميع انحاء لبنان، ولكن لم تخضع جميعها لتقييم الأثر البيئي. ووفقاً لقانون اللامركزية في ادارة النفايات الصلبة ، تم الطلب من البلديات تأمين مواقع لتحديد مدى قابليته كمواقع طمر صحية، وفي حال لم تقوم البلديات تأمين المطلوب بعد شهر من تاريخ ابلاغها رسمياً سيصبح على عاتق الادارة المركزية واجب تأمين المواقع وفرضها على السلطات المحلية. وبموازاة متابعتها لمفّ النفايات، تتابع وزارة البيئة الملفات البيئية الأخرى أيضاً ومنها حماية نوعية الهواء من مصادر التلوث كافة النفايات المنزلية، المؤسسات الصناعية، وغيرها. تجدر الإشارة الى أن حرق المكبات العشوائية في لبنان يؤثر على المناطق ذات الدخل المنخفض أكثر من غيرها. فهناك نحو 150 مكبا عشوائياً مكشوفاً يتم حرقها بانتظام في مختلف أنحاء البلاد، بمعدل مرة واحدة في الأسبوع على الأقل، حيث يقطن الـ 50% من اللبنانيين. وهي موجودة في مناطق مكتظة وفقيرة، منها البقاع والنبطية والجنوب.

وينتهك الحرق في الهواء الطلق قوانين حماية البيئة اللبنانية، التي تمنع انبعاث الملوثات في الهواء، بما فيها الروائح المضرّة والمزعجة. وبالتالي افتتار الحكومة للعمل الفعال في مواجهة انتشار حرق النفايات في الهواء الطلق، ونقص المراقبة الملائمة، ينتهكان التزامات لبنان تجاه بنود المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنفايات الصلبة.

ما هو دور المجتمع المحلي والجمعيات البيئية من مشكلة النفايات الصلبة على الصعيد الوطني والمحلي؟

نتيجة غياب الثقة بين المواطن اللبناني ودولته، فان الازمة بدأت تتفاعل بمعارضة المجتمع المدني، غير المسيس لجهة حزبية معينة، على إنشاء معمل أو مطمر صحي بالقرب من بلداته، فضلاً لمواجهته آثار سوء إدارة النفايات الناتج عن المكبات العشوائية التي تتسبب في ظل غياب السلطة المركزية والمحلية عن القيام بدورها من خلال حماية المتضرر على الصعيدين الصحي والبيئي، علماً بان حرائق المكبات العشوائية، هي من أخطر ما يواجهه لبنان، اذ انها تنتج ملوثات سامة جداً لها القدرة على التراكم البيولوجي في الحيوانات والاجسام، وتنتقل بين العناصر الحيوية كالتربة والمياه

وقائع المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي الاول للعلوم الاجتماعية / كلية التربية
الاساسية/ الجامعة المستنصرية وبالتعاون مع كلية التربية الاساسية/ جامعة واسط
وكلية الآداب والعلوم الانسانية / الجامعة اللبنانية
وتحت شعار (التعليم المعرفي في ظل تحديات المستقبل) 20-21 تموز 2020

والحيوانات، وتدخل في سلسلة الغذاء، ولديها تداعيات سلبية جداً على الصحة العامة والبيئة. ان المجتمع المدني ليس خصماً للدولة اذ ان التشاور معه، هو الاساس وافضل الطريق للعمل المسؤول مبدا كل مواطن خفير.

اما لناحية ائتلاف إدارة النفايات، قطاع غير رسمي ذي فاعلية، وهو تحالف يضم ناشطين من المجتمع المدني، وخبراء، ومنظمات غير حكومية، ومجموعات مجتمعية، تتعاقد جميعها للتصدي لسوء الإدارة في هذا القطاع، كما للضغط وإطلاق الحملات للدعوة إلى تخطيط متكامل لإدارة النفايات على المستويين الوطني والمحلي. وقد عارض الائتلاف النص المعتمد لقانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، وطلب إعادة صياغته على أساس استراتيجيّة متكاملة تحترم مبادئ الاستدامة وتحفظ حق الناس في حياة صحيّة، في بلد تُعتبر فيه مستويات التلوث عالية جداً. ويهدف الائتلاف إلى التوصل إلى خطة متكاملة تلتزم بشكل كامل بمبادئ الاستدامة، بما يعكس أهدافاً واضحة، وآليات تنفيذ حسنة التصميم.

وينفذ الائتلاف نشاطات الضغط مستعيناً بالأبحاث العلمية، ومعوّلاً على مشاركة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى اضطلاعهم بأنشطة التوعية والمدافعة بهدف التحذير من الاقتراحات والسياسات غير الملائمة، ولمنصرة الحلول البديلة. حيث تعتبر هذه الجمعيات ان النفايات هي موارد اساسية يجب اعادة استعمالها بالإضافة إلى انها تؤمن فرص عمل وتدعم الاقتصاد الدائري من خلال النظام التالي: الفرز من المصدر، التسبيخ فتح سوق من لبنان هضم لا هوائي وانتاج طاقة، تخفيف الحرق لأنه يتطلب ايجاد مطامر لاستقبال المواد السامة.

اشكالية ادارة ازمة النفايات في لبنان

إن ازمة النفايات ليست جديدة بل عمرها أكثر من 40 سنة في لبنان وكل الحكومات التي تعاقبت فشلت في إيجاد الحل. كما ان تحميل البلديات بعبء جديد لا تستطيع غالبيتها معالجته، خاصة بغياب حقوقها لدى الصندوق البلدي المستقل (تموله الضرائب التي تجمعها الحكومة المركزية والتي كانت تسدها الى البلديات بشكل منتقطع غير منظم)، إضافة الى عدم توفر المساحات اللازمة للفرز والتسبيخ والطمر لدى معظمها،

تاريخياً كان لبنان يعتمد اللامركزية لإدارة ملف النفايات، حيث كانت البلديات قادرة على تحمل هذه المسؤولية، لكن نتيجة الحرب الاهلية عمت الفوضى في هذا القطاع، وانتشرت المكبات العشوائية مثل النورماندي وبرج حمود وبالرغم من وضع خطة طوارئ للحد من التلوث الناتج عن الوضع القائم، وانما بسبب ضعف الوعي العام بما يتعلق بالنفايات واعتماد مبدأ "ليس في عقر داري" من قبل الجميع، كان العائق الأساسي امام أي تقدم في حل هذا الملف.

وبعد ان أقرّ مجلس النواب اللبناني في 24 أيلول 2018، قانون "الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة" فانه لا يصلح لأن يُعتبر التشريع الإطار لإدارة مستدامة للنفايات الصلبة، كما أنه لا يتضمّن ما يكفي من التفاصيل لتنظيم الأسواق بشكل ملائم، ولإجراء عمليات إدارة النفايات اليومية. وهو يحتاج إلى عناصر أخرى وإلى تشريع ثانوي لإرساء منظومة متكاملة تجمع ما بين العناصر الفنية/البيئية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لإدارة النفايات الصلبة.

من الناحية التقنية : لا يتناول قانون "الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة" بعض نواحي قطاع النفايات الصلبة، من قبيل توليد النفايات، وفصلها، ونقلها، وفرزها، واستخلاص الطاقة أو المواد منها، ومعالجتها، وتصريفها على نحو متكامل. إلى ذلك، أغفل القانون تعريف الفرز من المصدر، ومنع

وقائع المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي الاول للعلوم الاجتماعية / كلية التربية
الاساسية/ الجامعة المستنصرية وبالتعاون مع كلية التربية الاساسية/ جامعة واسط
وكلية الآداب والعلوم الانسانية / الجامعة اللبنانية
وتحت شعار (التعليم المعرفي في ظل تحديات المستقبل) 20-21 تموز 2020

إنتاج النفايات (الحد منها)، وإعادة الإستخدام، واستخلاص الطاقة أو المواد من النفايات، كما أنه لم يحدّد أي أهداف لتشجيع إعادة التدوير. يكرّس القانون مبدأ "الإدارة المتكاملة للنفايات المنزلية" (المادة 2)، مشيراً إلى مراحل التخفيف من النفايات، ثم إعادة الإستعمال، والفرز من المصدر وما إلى ذلك. غير أن المشكلة الأساسية على هذا الصعيد هي الغموض في تكريس التراتبية بين هذه الخطوات، أو ما يعرف عالمياً بهرم إدارة النفايات. فمبدأ الإدارة المتكاملة لا بد أن يقوم على أولويات واضحة تبدأ بالتخفيف قبل الإنتقال إلى الخطوة التالية التي هي إعادة الإستعمال إلخ.. وصولاً في النهاية إلى التقنيات الأقل تفضيلاً والتي تتمثل بالحرق والطمر.

ويكتفي القانون هنا بالإشارة إلى أنه "يجب إعطاء مبادئ التخفيف من إنتاج النفايات الصلبة وإعادة الاستعمال والتدوير الأولوية الأساسية على غيرها من المراحل الأخرى من الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في لبنان وذلك بهدف تقليل آثارها السلبية على البيئة" (المادة 3)، من دون تحديد واضح لأصول تطبيق هذه الأولوية أو عواقب عدم تطبيقها. كما لا يمنع القانون صراحة من طمر (المادة 24) أو حرق (المادة 22 ما يشير إليه القانون بـ"تحويل النفايات إلى طاقة عبر التفكك الحراري") النفايات العضوية (أي القابلة للتسيخ) والنفايات القابلة لإعادة الإستعمال أو التدوير. والتكريس الصريح لهرم إدارة النفايات هذا هو أمر ضروري نظراً إلى تاريخ المعالجة التي اعتمدها الإدارة في لبنان ما بعد الحرب

وهو لا يشير إلى مفهوم المسؤولية الممتدة للمنتج، الذي يقمّ حوافز للأطراف الفاعلة في السوق لتعدّل خطط الإنتاج بعد انتهاء دورة حياة المنتج، مع توجيهها نحو التخفيض، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير (أي ما يُسمّى بالانكليزية بالـ 3Rs ويفتقر القانون إلى الآليات التي تدفع بالممارسات ذات الصلة بالنفايات الصلبة باتجاه اعتماد خياراتٍ مبدّنة بيئياً لمعالجة النفايات، وهو بالتالي قد فشل في تقديم الحماية للناس من الآثار السلبية الناجمة عن إدارة النفايات الصلبة. وهو في المقابل يقمّم هيكلًا من المفاهيم الأساسية ويعالج الممارسات التي تنطوي على خيارات تصريف النفايات التي تحتل أدنى المراتب في سلم الأفضليّات. وفي بلدٍ يميّز بالضعف في مجالي الرقابة وإنفاذ القانون، يمكن أن يؤدي ذلك بكل سهولة إلى اعتماد حلولٍ غير مرغوبةٍ تكفي بمعالجة النواحي المرئية من المشكلة، مع تجاهل الشواغل البيئية، والصحية، والاقتصادية، والإطاحة بالحلول الأكثر تكاملاً. وإذا نظرنا لذلك في سياق تختلط فيه النفايات الخطيرة والصناعية مع تلك البلدية في كافة أنحاء البلد، تصبح معالجتها أكثر تعقيداً وخطورة.

والأكثر خطورة على الإطلاق هو أن القانون رفع الحظر عن استيراد النفايات الخطرة. ومن المعلوم أن قرار وزارة البيئة رقم 71 تاريخ 19/5/1997 يمنع في المادة 4 منه منعاً باتاً استيراد النفايات الخطرة. فنصّت المادة 26 أنه "لا يجوز أن يتم أي استيراد أو تصدير للنفايات الصلبة الخطرة إلا بعد موافقة وزارة البيئة ووفقاً لأحكام (...) معاهدة بازل". بمعنى آخر ألغى القانون في هذه المادة القرار رقم 1997/71، رافعاً الحظر التام الذي كان القاعدة في ما خص استيراد النفايات الخطرة. ومن المعلوم أن "معاهدة بازل" تنظم استيراد أو تصدير النفايات الخطرة عبر الحدود، حيث تمنع تصدير النفايات الخطرة إلا إذا ثبت غياب التقنيات والبنى التحتية اللازمة لمعالجتها محلياً في الدولة المصدرة، وتوفّرها عند الدولة المضيفة، وموافقة هذه الأخيرة كما جميع الدول التي ستمر بها هذه النفايات. فما هي التقنيات المتوفّرة في لبنان في هذا المجال والتي تبرر رفع الحظر عن الإستيراد، خصوصاً أن تاريخ لبنان غير مشجّع في هذا المجال.

وقائع المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي الاول للعلوم الاجتماعية / كلية التربية
الاساسية/ الجامعة المستنصرية وبالتعاون مع كلية التربية الاساسية/ جامعة واسط
وكلية الآداب والعلوم الانسانية / الجامعة اللبنانية
وتحت شعار (التعليم المعرفي في ظل تحديات المستقبل) 20-21 تموز 2020

من الناحية التنظيمية: فإن القانون «غير واضح لجهة توزيع الأدوار والمهام بين الإدارات المختصة، ولم يكرس مبدأ اللامركزية في إدارة النفايات إلا شكلياً، فيما يمنح الحكومة حيزاً واسعاً للتدخل لجهة تنفيذ مشاريع مركزية قد تتعارض مع الحلول المحلية واللامركزية. ما من وضوح في تحديد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالسلطات المركزية والمحلية أو الموزعة فيما بينها. على سبيل المثال، يوكل القانون مسؤولية الحد من توليد النفايات إلى البلديات، في حين أنّ ذلك عادةً ما يتطلب سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية، تتضمن المحفزات المالية للتشجيع على التغييرات السلوكية والاجتماعية وتحقيقها في نهاية المطاف. وفي الوقت عينه، يمنح القانون السلطات المركزية مجالاً لتجاوز البلديات، التي يحق لها بموجب صلاحياتها والتشريع الخاص بها، أن تتولى دوراً رائداً في إدارة النفايات، لا بل يتوجب عليها ذلك، في حين يتوقع من السلطات المركزية أن تدعم الجهات المحلية، من خلال بناء القدرات وتقديم المساهمات المالية.

من الناحية تحديد الجرائم والعقوبات : اعتمد القانون لتحديد نوع الجريمة (مخالفة-جنحة-جناية) معيار كمية النفايات التي يتم رميها "في المياه والتربة وشبكات الصرف الصحي، أو غيرها من البنى التحتية والمواقع الطبيعية الحساسة"، مع مغالطة حول نوع هذه النفايات.

- فالفئة الأولى -المخالفات- تعرّف برمي "ما دون 500 كلغ من النفايات الصلبة غير الخطرة"،
- والفئة الثانية -الجنح- برمي "ما يوازي أو يفوق 500 كلغ من النفايات الصلبة غير الخطرة، و"رمي النفايات الصلبة ما دون 10 كلغ"، وهل المقصود في الحالة الثانية النفايات الخطرة
- والفئة الثالثة -الجنائيات- برمي "ما يوازي أو يفوق 10 كلغ من النفايات الصلبة الخطرة"

ويطرح هنا السؤال: ما هو المنطق وراء اختيار معيار وزن النفايات التي يتم رميها - تحديداً عتبات 500 كلغ و10 كلغ - عوضاً عن خطورتها ونوعية الضرر الذي تولده، في ظل ما ذكرناه أن معيار وزن النفايات غير علمي. فممكن أن يتسبب رمي غرام واحد من الزئبق في تلوّث بحيرة كاملة.

على صعيد مواز، يكرّس القانون مبدأ "الملوث يدفع" (المادة 8) إلا أنه يفرض على الملوث الدفع بحسب "كمية النفايات ونوعيتها". وهذا المعيار خاطئ جداً في مجال حماية البيئة، فالأساسي على هذا الصعيد هو نوعية الضرر والخطر الذي تولده النفايات على البيئة وليس كميتها. ولا بد إذا في هذا المجال من تحديد نوعية النفايات المقصودة بحسب ضررها على البيئة.

كيف تواجه السلطة المحلية (البلدية) التحديات وما هي امكانياتها المتاحة؟

البلدية هي إدارة محلية وإهتماماتها هي ذات طابع اجتماعي وإقتصادي محلي، وهي الطريقة الوحيدة التي تتم من خلالها عملية اللامركزية الإقليمية، لا سيما ان نجاح تطبيق اللامركزية الادارية الموسعة تكمن في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بمفهومها العلمي والشامل، لما تنطوي عليه هذه المشاركة من اهمية في تعديل السلوك الاجتماعي للمواطنين وفي بناء معايير وقيم إيجابية تقوم على التضامن الاجتماعي والمشاركة الشعبية في التنمية النابعة من الإحتياجات الحقيقية للأهالي. فيتحقق بالتالي الإلتزام الفعلي لدى المواطنين لأرضهم ولمجتمعهم، ويتم بناء علاقة تعاون وثقة بينهم وبين الإدارة المحلية والوطنية؛

وقائع المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي الاول للعلوم الاجتماعية / كلية التربية
الاساسية/ الجامعة المستنصرية وبالتعاون مع كلية التربية الاساسية/ جامعة واسط
وكلية الآداب والعلوم الانسانية / الجامعة اللبنانية
وتحت شعار (التعليم المعرفي في ظل تحديات المستقبل) 20-21 تموز 2020

علماً بأن المشاركة تؤمن التواصل بين المجلس البلدي والمواطنين، وهي نوع من “الاستفتاء الدائم” للمواطنين لتصحيح المسار او لتحديد الاولويات وتوجيه العمل البلدي. كما إن المشاركة الاهلية تعزز المبادئ التي توجه العمل البلدي ومنها تفعيل العمل الديمقراطي واطلاق العجلة الاقتصادية وتطوير المشاريع البيئية الانمائية. والمواطن هو طرف في آلية العمل البلدي وبالتالي فإن تجاوبه ومشاركته وتفاعله مع القرارات والسياسات البيئية المحلية هي ضرورية لانجاح العمل البلدي الانمائي.

معوقات قيام السلطة المحلية بدورها الانمائي

إن إقرار اللامركزية الإدارية، خاصة ضمن الطابع العائلي السائد في بعض البلديات اللبنانية، دون التركيز على الكفاءات العلمية للمرشح، محاولة ربما تكون مشروعة للعائلات لتغدو هي السلطة، وحلّ مشاكل مزمنة في النطاق المحلي. لكن محاولات تخييب “الحزبية” عن سياسة إدارة القرى والبلدات، والعودة الى العائلية التي هي أقرب الى العشائرية بعض الأحيان، لا تُبشّر بمجتمع موحد على الرؤية الإنمائية المجردة، رغم أن مرشحي العائلات هم في غالبيتهم ملتزمون بالأحزاب نفسها التي ينافسونها بلدياً.

ونتيجة امر الواقع الذي فرض على لبنان تتواجد مكبات العشوائية على مقبرة من المواقع الطبيعية والمساحات المائية، ولم تقوم اية سلطة محلية (بلدية او اتحاد بلديات) بالتفتيش عن بديل لها. خاصة وان التجربة اللبنانية في موضوع اللامركزية الادارية على مستوى البلديات منذ الستينيات حتى اليوم، ما تزال محاصرة بثقل ممارسة سلطة الوصاية والتعامل مع البلديات كمؤسسة من مؤسسات الدولة وليس كمؤسسة للحكم المحلي. مع العلم انه لفترات طويلة كانت البلديات، هي المؤسسات المدنية الوحيدة الباقية في الدولة اللبنانية، نتيجة الفراغ الرئاسي والتمديد لمجلس النواب حتى العام 2017 ووجود مجلس وزراء أشبه بمؤسسة تصريف أعمال، والدولة أعجز من أن تُعالج حتى النفايات، فتضعها تارة على أرصفة التسفير، وتارة أخرى ترميها على البلديات، مع استمرار حجز المخصصات البلدية لدى الصندوق البلدي المستقل،

وفي ظل التطور الحاصل، بموجب القانون ٢٠١٧/٤٨ فان الإدارة المحلية مولجة بالمشاريع اللامركزية، وهي التي ستوقع العقود ذات الصلة، وهي بدورها المسؤولة عن تأمين كلفتي الإنشاء والتشغيل والصيانة لمعمل فرز النفايات المنزلية. ولناحية الجدوى الاقتصادية للنفايات فان الأمر يعود لكل بلدية، فالقدرات متفاوتة وبالتالي القرارات التي ستتخذها البلديات (لجهة حل اللامركزية الكاملة أو الجزئية، و/أو الشراكة مع القطاع الخاص) لن تكون نفسها وتتعلق بمدى امكانياتها اللوجستية والمادية. خاصة وانه يتم اقتطاع جزء من حصة البلديات في الصندوق البلدي المستقل كديون سابقة.

أن البلديات تواجه واقع عدم إقرار اللامركزية الإدارية في المدى المنظور، والمفهوم السائد يكرس مبدا العلاقة بين الدولة والبلديات كآلية لإعادة مركزة القرارات وتدخلات تدعم الذهنية المركزية أو للوجاهة السياسية، وحتى خلال ازمة النفايات التي غرقت فيها البلديات. وتماهت معها تبعاً لأهواء سياسية، واحيانا تحولت مراكز نفوذ وتوظيف وفساد لا ينتهي. فضلاً الى عدم تمثّل البلديات بالاستقلال الإداري والمالي للأسباب التالية:

- عدم اعتراف السلطة المركزية بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية، وضرورة اكتساب السلطات المحلية شخصية معنوية، لأن من شروط تحقيق اللامركزية، الاعتراف النهائي والصريح بوجود حاجات ومتطلبات وأولويات محلية تختلف عن تلك التي تتولاها السلطة المركزية

وقائع المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي الاول للعلوم الاجتماعية / كلية التربية
الاساسية/ الجامعة المستنصرية وبالتعاون مع كلية التربية الاساسية/ جامعة واسط
وكلية الآداب والعلوم الانسانية / الجامعة اللبنانية
وتحت شعار (التعليم المعرفي في ظل تحديات المستقبل) 20-21 تموز 2020

وأجهزتها، ما يعني، الإقرار بعدم قدرة السلطة المركزية وأجهزتها على التدخل في جميع القضايا الطارئة وتفصيلها. والجدير بالذكر، أن تشريع العمل البلدي في لبنان يتضمن الاعتراف بخصوصية المصالح المحلية وتمايزها عن المصالح المركزية، بل إنه يذهب أكثر من ذلك في اتجاه الاعتراف بمبدأ ثان، وهو الاعتراف بالشخصية المعنوية للسلطات المحلية، كما هي الحال في البلديات حالياً، وهنا لا بدّ من التنبُّر عن مدى استعداد أهل المحاصصات والصفقات من النافذين لإبداء نوع من "التعفّف"، وجهوزية المجلس البلدي "العائلي" للعمل من أجل "الكل"، وهنا تكمن أهمية المؤسسة الحزبية الجامعة التي ترعى الجميع.

وطالما أن البلديات كسلطات محلية، لن تتمتع بالصلاحيات التي تنصُّ عليها اللامركزية الإدارية، وطالما أن الترشيحات العائلية للبلديات الجديدة انبثقت من محدودية المقاعد أمام أعداد كبيرة من المرشحين الراغبين بالعمل في الشأن العام، فإن الحزبية قادرة أن تكون الحاضنة للتنوع العائلي، و"الهيئة النازمة" للعمل البلدي، بحيث لن تكون البلدية مجموعة حزبية، بل جماعة تتولى العمل الإنمائي دون سواه، والحزب يكون داعماً لها وسنداً في القيام بمهامها، وهنا تبرز لامركزية إدارية غير رسمية ومؤقتة، أشبه بالإدارة الذاتية للقرى والبلدات، تُدير شؤون الناس ضمن الأنظمة والقوانين المرعية، لتسهيل أمورهم ضمن الحد الأدنى، بانتظار أن تغدو مركزية الدولة قادرة على إقرار اللامركزية الإدارية وملامسة هموم المجتمعات المحلية...

- **مشكلة مالية:** أن المشكلة إعادة تاهيل المكب العشوائي واقفاله، هي مالية حيث لا يستطيع اتحاد البلديات دفع المستحقات المتراكمة عليهم لحل المشكلة البيئية المتراكمة منذ سنوات، والسلطة المركزية ممثلة بوزارة البيئة التي لا تدفع ولا تقبض وليس لديها أي دور بتعيين المطمر. وضمن الإطار القانوني والمؤسسي للبلديات تتعثر مهامها ومسؤولياتها في إدارة قطاع النفايات بالثغرات القانونية والقيود المالية والبيروقراطية الكثيرة في هذا الإطار والتي تعيق دور البلديات، في حين الدولة اللبنانية لا تريد أن تحل مشكلة النفايات، بينما تقطع 40% من موازنة البلديات. مع الإشارة الى ان مرسوم وزارة الداخلية والبلديات رقم 2002/9093 يؤمن تحفيّزات مالية للبلديات. بنوع خاص تلك التي تستقبل مرافق لمعالجة النفايات الصلبة أو مطامر صحي، حيث تحصل خمسة أضعاف على الحصة المتوجبة لها من الصندوق البلدي المستقل وعلى عشرة أضعاف في حال قبلت استقبال نفايات. 10 بلديات اخرى .

ما هو مدى تأثير تبعيات الازمة السورية على البنية التحتية الوطنية والمحلية ؟

استقبل لبنان خلال الازمة السورية أعلى نسبة لاجئين بالنسبة إلى عدد سكان ، وبحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قدر بـ 1.5 مليون لاجئ في بلد يبلغ عدد سكانه نحو 4.5 مليون، مما تسبب بزيادة الضغط على بنية تحتية لإدارة النفايات السيئة أصلاً. ونتج عنه ارتفاع الإنفاق البلدي على إدارة النفايات بنسبة 40% منذ بداية الازمة في سوريا في 2011، ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين، استثمرت منظمات إنسانية دولية وبلدان مانحة وهيئات أممية في مشاريع لتحسين إدارة النفايات في لبنان بما في ذلك أكثر من مليون د.أ. في 2016. و بحسب مسؤول في "الاتحاد الأوروبي"، خصص الاتحاد الأوروبي 77 مليون يورو لإدارة النفايات الصلبة في لبنان بين 2004 و 2019. وتبين دراسة المنجزة في 2014 إلى أن اللاجئين السوريين ينتجون ما يوازي 15% من النفايات التي كان ينتجها اللبنانيون قبل بداية أزمة اللاجئين، بحيث يتم التعامل مع نصف هذه الكمية

وقائع المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي الاول للعلوم الاجتماعية / كلية التربية
الاساسية/ الجامعة المستنصرية وبالتعاون مع كلية التربية الاساسية/ جامعة واسط
وكلية الآداب والعلوم الانسانية / الجامعة اللبنانية
وتحت شعار (التعليم المعرفي في ظل تحديات المستقبل) 20-21 تموز 2020

من خلال البنية التحتية المتوفرة، بينما النصف الآخر منها يُرمى في المكبات المكشوفة وفي بعض الأحيان يتم حرقه.

ما هي الحلول البديلة المرجوة؟

انطلاقاً من ان تفعيل دور اللامركزية الإدارية هو ضمان الإدارة السليمة للنفايات الصلبة، فإن اللجنة الفرعية في المجلس النيابي قد أقرت في العام 2018 معظم المواد المتعلقة بالمبادئ العامة للامركزية الادارية الموسعة، وبمجلس القضاء، وبالهيئة العامة وبمجلس إدارة القضاء، بإستثناء بعض المواد التي ما زالت معلقة او قيد الدرس والنقاش او التي يقتضي توضيحها لاحقاً. وهذا يعطي السلطات المحلية الموارد والقدرة الكافية لمعالجة ازمة النفايات. وبالإشارة الى ما ورد، فإن تحقيق النجاح المرجو لمشروع "اللامركزية الإدارية الموسعة" يتطلب اعادة فرز طبقة سياسية وتشريعية جديدة قادرة على استيعاب أهداف الإصلاح بكامل أبعاده وإشكالياته، وتتمحور الحلول المقترحة على الصعيدين العام والمحلي:

على الصعيد العام:

الحلّ يتطلّب إرادة سياسية وتخطيطاً استراتيجياً بعيد الأمد، أكثر من الحلول التقنية والهندسية، لاسيّما وأنّ الأخيرة موجودة في ظلّ توافر الجهود والخبرات وعلى المدى القريب يتوجب العمل على التالي:

- اطلاق نظام المعلوماتية المكننة واعتمادها ضمن كافة الإدارات المركزية والمحلية اللامركزية القائمة، بغية اعطاء المجال أمام الرقابة الشعبية والحوكمة الرشيدة بتمابعة الشأن العام.
- تفعيل التعاون بين وزارتي البيئة والتربية، على إدراج التوعية حول الآثار البيئية لإدارة النفايات في مناهج المدارس الرسمية مع ضمان ترويج المدارس والجامعات لفرز وتدوير النفايات والمشاركة في هذه العملية على الصعيدين المحلي والوطني.
- إقرار عقوبات على المخالفين مع فرض التنظيم والضرائب على المنتجات التي تنتج كمية كبيرة من المخلفات وعلى الملوثين..
- تفعيل دور القطاع البيئي خاصة من خلال الدوائر الاقليمية والضابطة البيئية المتواجدة في المحافظات لناحية مراقبة خطة إدارة النفايات بفعالية والعمل على تأهيل مواقع حرق النفايات.
- وضع المقالع القديمة غير المؤهلة كحل للمعالجة وطمر النفايات والعوادم كونها مواقع متضررة بيئياً، وذلك وفقاً للشروط والمعايير البيئية.

على الصعيد المحلي:

ضمن المدى المنظور: حث البلديات واتحادات البلديات على اطلاق المبادرة للفرز من المصدر، انطلاقاً من فرز النفايات العضوية وغير العضوية، من خلال أكياس مخصصة لذلك، على أن تراقب شرطة البلدية الأمر وتنظيمه، ليتم بالشكل السليم.

وقائع المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي الاول للعلوم الاجتماعية / كلية التربية
الاساسية/ الجامعة المستنصرية وبالتعاون مع كلية التربية الاساسية/ جامعة واسط
وكلية الآداب والعلوم الانسانية / الجامعة اللبنانية
وتحت شعار (التعليم المعرفي في ظل تحديات المستقبل) 20-21 تموز 2020

ضمن المدى البعيد القيام بإصلاح النظام الرقابي بإنشاء جهاز (أو أجهزة) رقابي(ة) إضافي(ة) وزيادة عدد الموظفين العاملين في الأجهزة القائمة، تمهيداً لسحب الصلاحيات الرقابية من السلطات المركزية (مجلس الوزراء والوزارات) واللاحصرية (المحافظين والقائمقامين) وحصراً بأجهزة متخصصة بالرقابة كديوان المحاسبة والتفتيش المركزي، على أن تكون مهمة أي رقابة النظر في قانونية القرارات المتخذة، وليس في مدى ملاءمتها أو صوابيتها. ويرافقها وضع قيود وضوابط تحد من استنسابية الحكومة المركزية في التصرف باموال الصندوق خاصة وان توزيع اموال الصندوق البلدي المستقل الذي يشكل مصدراً أساسياً للإدارات المحلية يمكنها من تولي مهامها وذلك من خلال وضع اليات ومعايير موضوعية قابلة للقياس تحدد نسبة توزيع العائدات على الإدارات المحلية.

المصادر:

- Ministry of Environment and UNDP, “State and Trends of the Lebanese Environment,” Report-2010, p. 272
- المرسوم ٢٠١٢/٨٤٧١ و القرارين رقم ٥٣٩ و ١٥٤٠/١ /تاريخ ٢٠١٥/١١/١٧ الصادرين عن وزارة البيئة حول الالتزام البيئي.
- الشبكة الاقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات في دول المشرق والمغرب/سويب نت .2014. "التقرير القطري لإدارة النفايات الصلبة في لبنان". بيروت، لبنان. نيسان.
- SWEEP-Net, “Country report on the solid waste management in Lebanon,” April 2014, <http://www.moe.gov.lb/Country-Report-on-Solid-Waste-Management-in-Lebano.>, p. 23 5
- Mark Hyman et al. 2015. “Guidelines for National Waste Management Strategies: Moving from Challenges to Opportunities”.
- وزارة البيئة. 2017: "المخطط التوجيهي المحدث لإغلاق وإعادة تأهيل المكبات العشوائية": بيروت، لبنان.
- Government of Lebanon and the United Nations, “Lebanon Crisis Response Plan 2017-2020,” January 2017, p. 10
- خلصت دراسة استقصائية أجريت عام 2018 وشملت 37 من إتحادات البلديات إلى أن التحديات المتصلة بإدارة النفايات الصلبة تتسبب باستنزاف مالي: Democracy Reporting International. 2017. "Public Service Provision in Municipal Unions in Lebanon Solid Waste Management, Municipal Police and Public Safety, Accountability and Participation." Beirut, Lebanon. December.
- هيومن راتس ووتش 2017 ، كانك تتنشق موتك المخاطر الصحية لحرق النفايات في لبنان ص.

وقائع المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي الاول للعلوم الاجتماعية / كلية التربية
الاساسية/ الجامعة المستنصرية وبالتعاون مع كلية التربية الاساسية/ جامعة واسط
وكلية الآداب والعلوم الانسانية / الجامعة اللبنانية
وتحت شعار (التعليم المعرفي في ظل تحديات المستقبل) 20-21 تموز 2020

-
-
- . Technical Support to Upgrading the Solid Waste Management 2018
Capacities in Lebanon Policy Note on Small Scale Incinerators." IDOM
in consortium with EPEM SA & LACECO. Beirut, Lebanon. August.
 - حسين أيوب، بعنوان "لبنان يعيدنا إلى كانتوناتنا.. لبنان ليس
بخير". <https://180post.com/archives/9827>
 - سليم الأسمر بعنوان: اللامركزية VS الزبائنية.. "سيرة وافتحت" (الجزء
الأول) <https://180post.com/archives/9858>
 - أحمد بعلبكي، بعنوان "اللامركزية والمحددات السياسية في اعتمادها
لبنانياً". <https://180post.com/archives/9808>